المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الخميس 06-05-2010 العدد 3644
12

كمال شحادة في كتاب استقالته إلى مجلس الوزراء:
نجاح هيئة الاتصالات مرهون بتطبيق القانون ٤٣١

عمّمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء ملحقاً بجدول أعمال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت عصر أمس في القصر الجمهوري في بعبدا، ومن جملة ما تضمنه طلب قبول استقالة كمال شحادة من منصب رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» ومديرها التنفيذي، علماً أن عضو مجلس الإدارة ورئيس وحدة تقنيات الاتصالات عماد حب الله يتسلم حالياً صلاحيات شحادة في المنصب المذكور.

ونقلت «المركزية» كتاب الاستقالة، وفي نصه: «دولة الرئيس سعد الحريري المحترم، رئيس مجلس الوزراء، لقد مرت ٣ سنوات منذ ان تشرفت بتعييني اول رئيس مؤسس للهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان. وعندما وافقت على هذا التعيين، كان ذلك لسببين: أولاً، أردت ان اكون جزءا من اصلاح اقتصادي واجتماعي ذي اثر وطني عظيم، اي تحرير قطاع الاتصالات، بما يعد بلبنان افضل كمكان للعيش والعمل للاجيال الحاضرة والمقبلة. ثانياً، أردت خدمة المواطنين اللبنانيين بأفضل ما استطيع تقديمه من معرفتي وقدراتي المهنية. كنت مقتنعا حينها، ولم ازل، ان سوق اتصالات تنافسية محكومة بقواعد وانظمة واضحة ومراقبة من قبل هيئة تتمتع بالكفاءة، هي اهم خطوة اصلاحية اقتصادية لوطن غني بالمواهب والمعرفة والطاقات المبدعة ويتمتع ابناؤه بالشجاعة وحسّ العمل والمبادرة.

خلال هذه السنوات الثلاث، سنحت لي متعة العمل مع زملائي اعضاء مجلس الادارة ببناء مؤسسة منظمة مثلى، قادرة على تحمل مسؤولياتها والقيام بمهامها المطلوبة في القانون. وقمنا معاً باختيار نخبة من الخبراء المحترفين المتفانين والمتخصصين في هذا المجال، وذلك تشكيلا لنواة مؤسسة ذات رسالة واضحة، تطبق في ادائها قيم المساواة، وعدم التمييز، والشفافية والامتياز المهني.

وقد أعدّت الهيئة أفضل الانظمة التي تشكل الأسس التي تبنى عليها سوق اتصالات تنافسية، حيث مصالح المستهلك معززة والمصلحة العامة محققة، وحيث الخير العام محمي ومعمم، والأهم، من حيث إعداد الأرضية الضرورية لفتح سوق الاتصالات أمام المنافسة بطريقة تسمح للبنان، اذا ما توفرت الارادة السياسية، ان يلحق بركاب العصر في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

وقد أصدرت الهيئة تراخيص لمقدمي خدمات نقل المعلومات وخدمات الإنترنت بما يتماشى مع افضل المعايير الدولية وأسست بذلك لسوق تنافسية. كما نجحت الهيئة نجاحا باهرا، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، في تنظيم «الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات» (GSR) في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩، التي استقطبت أكثر من ٨٥٠ مشاركاً من اكثر من ١٠٠ دولة.

كنت محظوظاً في العمل مع بعض أروع الزملاء وأكثرهم تميزاً، كما تشرفت بدعم مجلس الوزراء ورؤسائه، دولة الرئيس فؤاد السنيورة ودولة الرئيس سعد الحريري، وبالتعاون مع وزراء ونواب ومديرين عامين للسير في أجندة تحرير الاتصالات. واشعر بالامتنان العميق والصادق لجميع هؤلاء لدعمهم غير المشروط لأول هيئة منظمة مستقلة تؤسس في لبنان.

إلا انه لا يمكن انكار ان قدرة الهيئة المنظمة للاتصالات على إحداث تغيير ايجابي ملموس، قد تم تقليصها بحدة بسبب التأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما أدى الى تعليق توق الشعب اللبناني الى خدمات اتصالات افضل وأقل تكلفة. وبرغم جهود الهيئة المتواصلة، لم يتم تنفيذ الاصلاحات الهيكلية المنصوص عليها في القانون ٤٣١/٢٠٠٢، وذلك بعد مضي ٨ سنوات على إصداره. لم يبدأ حتى الآن تحويل تقديم الخدمات من ادارة في الدولة الى شركة عصرية، ولم يتم حتى اليوم تعيين مجلس ادارة «شركة اتصالات لبنان (Liban Telecom)، ولا تزال حتى اليوم تقدم خدمات الاتصالات الخلوية من خلال شركتين تعملان تحت ادارة وزارة الاتصالات ومن دون منافسة تذكر.

إن حصرية الجمهورية اللبنانية للخدمات الحيوية للاقتصاد الوطني بقيت كما هي، بشكل مخالف ومناقض لروح ونص القانون ٤٣١/٢٠٠٢، باستثناء تحدي المشغلين غير المرخص لهما (أو غير الشرعيين)، وهما الاكثر استفادة بدون شك من التأخير الحاصل في تنفيذ هذه الاصلاحات. وما يزيد الوضع سوءاً، ان البعض من أهم الأنظمة الاساسية التي أعدتها الهيئة، كنظام التراخيص ونظام ادارة الترددات ونظام حماية المستهلك وغيرها الكثير، بقي من دون احالة من وزير الاتصالات الى مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي، وبالتالي لم يصبح نافذا بعد. خلال السنوات الثلاث الاخيرة، وبرغم الجهد الجبار المبذول من كافة المعنيين، وزارة ومشغلين وهيئة منظمة، وبرغم التحسينات التي ادخلت، استمرت الاتصالات في لبنان تتراجع مقارنة ببقية الدول من ناحية الخدمات والتقنيات والاسعار (التي لا تزال من الاكثر ارتفاعا في العالم).

وقد أضعنا فرصاً عديدة لجعل الاتصالات محركاً لنمو اقتصادي حقيقي، جاذباً لاستثمارات جديدة، وخالقاً لفرص عمل واعدة، ورافعاً للانتاج وللقدرة التنافسية لمجمل قطاعات العمل في لبنان.

هناك بالطبع مبادرات عديدة في إمكان الهيئة المنظمة للاتصالات القيام بها خلال الاشهر المقبلة لرؤية شركة حديثة تدخل السوق، واستثمارات مجدية تأتي، وفرص عمل تتوفر للاجيال اللبنانية الصاعدة. إلا ان ذلك يبقى مشروطاً، أولاً باحترام القانون وتنفيذ جميع بنوده الإصلاحية، وثانياً بالتزام مجلس الوزراء تحرير الاتصالات، وثالثاً بتمكين واقدار الهيئة مالياً (عبر منحها الموارد المالية التي تحتاج اليها للعمل باستقلالية) وقانونياً (عبر إحالة أنظمتها الى مجلس شورى الدولة).

إن الهيئة قادرة على مواجهة التحديات في متابعتها للأهداف الموضوعة، وسوف تتخطاها مع توفر الدعم السياسي المطلوب. إن تصميم زملائي في الهيئة، هذه المؤسسة الفعالة التي بنيناها معا، قادر على القيام بكل ما هو مطلوب. أما بالنسبة اليّ، فقد قررت عدم انتظار توافر الشروط الملائمة للقيام بالعمل الذي وافقت عليه عند قبولي منذ ٣ سنوات هذا المنصب».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"